

أثر الفساد السياسي في عملية تحقيق التحول الديمقراطي في تونس

The political corruption impact on the process of achieving democratic transition in Tunisia



د/ بيسان مصطفى موسى

¹جامعة الجزائر 3، (الجزائر)

bissanmoussamostafa@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/06/04

تاريخ القبول: 2023/05/29

تاريخ الارسال: 2023/02/28

ملخص: تعالج هذه الدراسة ظاهرة الفساد السياسي الذي لطالما اعتبر الظاهرة المدمرة لاستقرار الدولة من خلال تفشيته على جميع المستويات وفضح هشاشة النظام السياسي وجميع مؤسسات الدولة، وهذا ما حدث في تونس قبل ثورة التغيير في وقت الرئيس السابق زين العابدين بن علي حيث شاعت الظاهرة وتفشت في كل أركان الدولة وعلى جميع الأصعدة المحسوبة والرشوة. وبعد الثورة أصبحت تونس تتدرج في تحقيق عملية الانتقال الديمقراطي ومحاوله القضاء واستئصال الفساد العد والاساسي لتحقيق ركيزة الديمقراطية في البلاد. وتأثرت تونس بشكل كبير من تبعات الفساد من خلال تراجع نسبة الاستثمار وتراجع درجات الثقة من طرف الكثير من الدول وبالتالي تراجع ميزان المدفوعات وتأثر القطاعات الاقتصادية وعليه يلعب الفساد دورا اساسيا في القضاء على العملية الديمقراطية وتعطيل عملية التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الفساد السياسي ; التحول الديمقراطي ; الانظمة السياسية ; الشفافية ; الاصلاح

السياسي.

Abstract: This study deals with the phenomenon of political corruption, which has always been considered a phenomenon destructive to the stability of the state through its spread at all levels and exposing the fragility of the political system and all state institutions, and this is what happened in Tunisia before the revolution of change at the time of former President Zine El Abidine Ben Ali, when the phenomenon was widespread And spread in all corners of the state and at all levels of nepotism and bribery. And after the revolution, Tunisia began gradually achieving the process of democratic transition and trying to eliminate and eradicate corruption, the main enemy to achieving the pillar of democracy in the country. Accordingly, and even legislation to reduce the phenomenon of corruption. Tunisia was greatly affected by the consequences of corruption through the decline in the investment rate and the decline in the degrees of confidence on the part of many countries, and thus the balance of payments declined and the economic sectors were affected, and therefore corruption plays a fundamental role in eliminating the democratic process and disrupting the process of sustainable development.

key words: political corruption ; democratization ; political systems ; Transparency ; political reform.

مقدمة :

يعتبر الفساد ظاهرة قديمة وعالمية ، اذ أنه يوجد بشكل أ وبآخر وبدرجات متفاوتة في كل المجتمعات ، وقد ارتبط بوجود الدول والانظمة السياسية بل ه وأقدم منها وقد رافق البشرية منذ القدم ، ولا يمكن لاي مجتمع أن يحقق التطور والتقدم طالما انتشر الفساد فيه والذي يأخذ أشكالا متغيرة بتغير الفترات التاريخية .

وللفساد آثار سلبية على مؤسسات الدولة والمنظمات التي تؤدي دورا أساسيا في تطور مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك بفعل غياب ضمان المنافسة والشفافية في المعاملات وانعدام المساواة . وتعتبر تونس من الدول التي شهدت ثورة اطاحت بالنظام التسلطي من أجل تحقيق التحول الديمقراطي والاصلاح السياسي لكن قضية الفساد السياسي كانت من ضمن العراقيل التي أجلت تجسيد الاطار البنيوي للتحول الديمقراطي التام والمستقر .

وعليه يبقى من الضروري طرح الاشكالية الرئيسية التالية : يعتبر سوء إدارة عملية التحول الديمقراطي له خلفية أساسية من خلال تفشي ظاهرة الفساد السياسي في ارجاء مؤسسات الدولة التونسية فكيف يمكن تعريف الفساد السياسي ؟ وماهو أثاره ؟ وماهو واقع الفساد السياسي في تونس بعد الثورة ؟ وكيف لنا أن نعتبر الاصلاح السياسي آلية مهمة لحل قضية الفساد السياسي في تونس ؟

1. مفهوم الفساد السياسي :

يعتبر البنك الدولي منم بين أول المؤسسات العالمية التي اعطت تعريفا للفساد ، حيث اعتبره إساءة استعمال الوظيفة للكسب الخاص ، وهو بذلك يحصر الفساد في القطاع العام ، الى درجة دفعت الأكاديمي غراي بيكر الى القول : 'إذا ألغينا الدولة فقد ألغينا الفساد (محمد صالح جسام وعمار عبد الهادي شلال ، 2011، ص ص 139 - 165).

أنصار هذا التعريف يعتقدون أنه لا يمكن ان نجد الفساد في القطاع الخاص ، هو يحدث فقط عندما تحاول الدولة التدخل في السوق .

ويعرف برنامج الأمم المتحدة الانمائي مصطلح الفساد في ورقته - السياسة الرسمية - الصادرة في 1998 تحت عنوان -مكافحة الفساد لتحسين ادارة الحكم - ، بأنه - إساءة استعمال القوة الرسمية أو المنصب أو السلطة للمنفعة الخاصة ، سواء عن طريق الرشوة أو الابتزاز أو استغلال النفوذ أو المحسوبية أو الغش أو تقديم اكراميات للتعجيل بالخدمات أو عن طريق الاختلاس - . ويعاب ايضا على هذا التعريف أنه يحصر الفساد في الاطراف الحكومية الرسمية ويهمل القطاع الخاص والفواعل غير

الرسمية ، لذلك بدأ البرنامج في استعمال تعريف آخر للفساد أكثر اتساعا وشمولا ، واصبح يعرفه على أنه - إساءة استعمال السلطة المخولة لتحصيل كسب خاص .(برنامج الأمم المتحدة ديسمبر 2008 ، ص 6) ويؤكد صمويل هنتغتون الذي يرى أن الفساد السياسي ه والوسيلة لقياس مدى غياب المؤسساتية السياسية الفاعلة .

ويمكن القول بان الفساد السياسي هو إساءة استخدام السلطة العامة لاهداف شخصية على حساب خدمة مصالح المواطنين ، وهذا ما نلاحظه في الواقع السياسي الجزائري الذي يعتمد على الأساليب غير نزيهة في ممارسة السياسة والوصول الى المناصب الحساسة .(فرنك بيلي ، 2004 ، ص 500)

فالانحراف عن مبادئ القانون وقواعد العدالة ، بمعنى أنه يمكن أن تصل مجموعة الى الحكم ، وتمارس الفساد عن طريق سن قوانين معينة ، وهنا نكون أمام انحراف عن مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة ، مما يعني أن الشخص قد يمارس الفساد ، حتى ولو لم يخالف القانون الوطني ، بحكم أن القانون نفسه فاسد .

فالفساد السياسي قد يحدث خارج الوظيفة العامة مثلا الفساد داخل الاحزاب السياسية أو داخل أجهزة الاعلام ، او جمعيات المجتمع المدني ، ويكون له علاقة مباشرة مع المجال السياسي ، ونتائجه تؤثر فيه بصفة كبيرة مثل صعود أطراف بطرق فاسدة داخل حزب معين ، مما يجعلها فيما بعد تقود الحكومة أو تتحكم في حقائب وزارية .

والفساد السياسي قد يساهم فيه أطراف خارج العملية السياسية مثل وسائل الاعلام ، بواسطة صناعة رأي عام معين ، الفرق والطوائف الدينية أو العرقية ، التي قد تستهدف التأثير في السياسات العامة للدولة وتستخدمها في الاثراء الشخصي والانتقام من باقي الجماعات والائثيات ، حيث لا يشغل اصحابها مناصب في الحكومة ، لكنهم يؤثرون بقوة فيها ، بواسطة من يحتلون مناصب مهمة في السلطة السياسية .

لهذا الفساد هو كل استغلال للوظيفة العامة أو الموارد العامة لمنفعة خاصة .ربما هذا ما قصده كل من بيرج و هاهن و شميدهاوزر عندما عرف والفساد بأنه - سلوك ينتهك ويقوض معايير قواعد النظام العام التي لا غنى عنها للحفاظ على الديمقراطية السياسية .(ميخائيل جونستون ، 149 سبتمبر 1996 ، ص ص 52 - 27).

وفي الأغلب يرتبط الفساد السياسي بالنسق السياسي أكثر من غيره ، لذلك فهو اخطر أنواع الفساد ، وهذا للأهمية الكبيرة التي تحتلها السلطة السياسية داخل المجتمع ، إن وجود فساد في النخبة السياسية أو الطبقة السياسية يؤدي لا محالة إلى انتشار الفساد في باقي انساق المجتمع ، اعتبار أن النسق السياسي ه ومن يملك السلطة التوزيعية للفرص والثروات المادية والمعنوية . (صلاح الدين فهمي

(محمود ، 1994 ، ص 25)

2. آثار الفساد السياسي :

تؤدي ظاهرة الفساد السياسي الى نتائج سياسية واقتصادية خطيرة، فهو يتسبب في انخفاض مستوى الأداء الحكومي ، ويشيع أجواء من عدم الثقة وينشر الاحساس بالظلم ، ويؤدي الى تقويض الشرعية السياسية للدولة و يترافق الفساد مع تشوهات يخلقها المسؤولون من أجل الحصول على - ريع - الفساد الذي يضر بالنمو الاقتصادي و بالتنمية الاجتماعية ، إن النتيجة الأولى للفساد السياسي هي التسبب في إضعاف الدولة و هيبتها و عند ذلك تتهاوى الرقابة و المتابعة ، و قد اوضحت دراسة - راوخ وايفانر - أنه كلما كانت التعيينات والوظائف تعتمد بصورة أقل على الجدارة والكفاءة انخفضت شفافية تشغيل الأفراد وترقيتهم ، ودخلت بدلا منها المحاباة والمجاملات ، وزادت معدلات الفساد. (سمير التنير ، 2009 ، ص ص 25 - 26)

وعليه فان الآثار المختلفة للفساد السياسي في ثلاثة عناصر تتمثل في : الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أ - آثار الفساد على الاستقرار السياسي :

لاشك أن الفساد السياسي ليس سمة منعزلة يمكن أن تهدد وحدها نظاما سياسيا معيناً دون أن تقترن بسمات أخرى من تضيق على الحريات والحقوق السياسية والمدنية للمواطنين ، وتركيز للسلطة ، وتجاهل لحكم القانون ، وغياب الشفافية والمساءلة ، لذلك فان افتقاد الشرعية يفتح الباب أمام محاولات تغيير النظام السياسي ، أو نظام الحكم بغير الأساليب القانونية ، وهذا ماينجر عنه صراعات داخلية قد تكلف البلاد خسائر كبيرة ، بالإضافة الى أن الفساد السياسي يؤدي الى افتقاد العقلانية في أهم القرارات السياسية التي تؤثر في مصير الوطن ، وهذا نتيجة غياب القانون ومراكز البحث التي يمكن أن تساعد الرئيس في تقديم معلومات مفصلة وصحيحة عن الواقع الذي يواجه الوطن في مجال معين ، ويعتبر الباحثون أن الاستئثار بالقرار هو اقتناص للدولة من جانب جماعة معينة ، لذلك فليس من المستغرب أن تجد مظاهر للصراع على السلطة ، والتي تتخذ صوراً تتراوح ما بين استعمال محدود للسلح الى اندلاع الحروب الأهلية ، وفقدان الشرعية وعدم الاستقرار السياسي يضعف موقف الدولة أمام القوى الخارجية من حكومات وشركات دولية كما أن هذه الأوضاع تحرم الدولة من التأييد في المحافل الدولية. (مصطفى كامل السيد ، ط 2 ، 2006 ، ص ص 25-26).

وقد أثبتت التجربة أن الدول القمعية التي تمارس العنف على الصعيد الفكري والسياسي ، حتى وان اختفى العنف كفعل خارجي منظور - فبدت ظاهريا على انها مستقرة أمنيا وسياسيا - هي دول تعمل في تخزين شحنات والغضب والكراهية لدى شرائح متعددة وهي تخلق بهذا ، الارضية الصالحة لاستنابات

بذور الثورة والانتفاضة والرفض التي تنمو بشكل مستمر. (هلا رشيد أمون ، 2014 ص ص 94 – 95).

ب - آثار الفساد السياسي على التنمية الاقتصادية :

كما أن للفساد السياسي تأثيرات سلبية على النمو الاقتصادي من خلال خفضه لمعدلات الاستثمار الاجنبي والمحلي على حد سواء ، فالمستثمر يتجنب البيئة التي يشيع فيها الفساد لأنه يضطر على شاوي المادية والعينية التي تمثل للكثير من المستثمرين ضرائب تزيد من تكاليف تنفيذ الاعمال مما يدفعهم الى تقليل الاستثمار ، ومن ثم ينخفض الطلب الكلي الذي يعمل بدوره على تخفيض معدل النمو الاقتصادي.

وأكد - ماورو - أن هناك علاقة ثابتة بين الاستثمار والفساد واثبت بان انخفاض مؤشر الفساد من 4-6 يؤدي الى زيادة قدرها 4% في معدل الاستثمار و5% في النم والسني للدخل الفردي .

(كمبرلي اليوت - ترجمة محمد جمال امام ، 2000 ، ص 133-10 محمود عبد الفضيل، ع 243 مارس 1999، ص 6)

وتعتبر الشركات الدولية العاملة في القطاعات الاستخراجية هي الاكثر عرضة للفساد ، لان ضخامة الاموال المخصصة للمشاريع تزيد من اغراء المسؤولين الفاسدين لذلك يوجد العديد من الارتباطات السببية بين الفساد والنمو المنخفض وانخفاض جودة وتطبيقات السياسة البيئية في الجزائر ، كما يحدث في جهود الصحة والتعليم ، حيث ينخفض الفساد من الكفاءة الاقتصادية والرفاهية من خلال انتهاكه لسيادة القانون - الشرط الاساسي لاقتصاد السوق .

ج - آثار الفساد السياسي على الاستقرار الاجتماعي :

ان الاليات الفاسدة أدت الى ظهور قيم جديدة دخية على المجتمع الجزائري ، فأصاب الخلل منظومة القيم السائدة وأخلاقيات العمل وبدات تاخذ شكلا اصبح يتدرج فهو نظام جديد للحوافز في المعاملات اليومية فتأثرت بذلك اخلاقيات وسلوكيات المجتمع ، لذلك ظهرت مسميات جديدة للفساد وخرج من يدافع عنه ، بحيث أصبحت النظرة للفساد على أنه أمر طبيعي وهو أحد مقومات تنمية المجتمعات. (Mahmoud ben romdan, N3, 427 p 2007)

كما يؤثر الفساد على القيم الاخلاقية والعقائدية ويساعد على ظهور وانتشار السلوكيات المنحرفة. وهذا بغياب العدالة الاجتماعية والمساواة بين أفراد المجتمع ، ما يرفع من نسبة الفقر ، الذي يعتبر بدوره بيئة ملائمة لتفاقم الافات الاجتماعية خاصة بغياب القانون والثقة في النظام السياسي فتصبح قيم الثراء السريع وغير المشروع في سلم القيم . (Mahmoud ben romdan, N3, 427 p 2007)

3. واقع الفساد السياسي في تونس :

كانت تونس من ضمن الدول العربية الأكثر تأهيلا لتحقيق انتقالها الديمقراطي . فقد احتلت الموقع التاسع ضمن الدول 39 في العالم التي بلورت الموجة الثالثة للانتقال الديمقراطي في التسعينيات الا أن بنية التسلسل السياسي أثبتت نسبة هذه المؤشرات ومن ورائها حدود مفاهيم الانتقال الديمقراطي في مجابهة الواقع العربي ، وأصبحت التسلسلية في تونس تمثل استثناء ضمن الاستثناء العربي ، ويرجع ذلك الى التضارب بين تعدد المؤشرات الدافعة الى الانتقال نحو الديمقراطية واستقرار التسلسل الذي طور قدرات فائقة على المناورة وعلى اعادة انتاج نفسه مع المحافظة على خصائصه الهيكلية. (لطي طنوشة ، ط 1 ، 2011 ، ص 35).

ويعد ملف مكافحة الفساد من بين القضايا التي لم تكن لتطرح في تونس قبل ثورة يناير 2011 لضلوع النظام السابق فبصفة مباشرة أو غير مباشرة واصراره على انتهاج سياسة التعطيم ، ولذلك لم يكن النظام القانوني المتعلق بمكافحة الفساد قبل الثورة متكاملًا وناجعًا يهدف بجديّة الى تطويق هذه المعضلة. (لطي طنوشة ، ط 1 ، 2011 ، ص 37).

حيث كان التزوير واضحا في كل الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والمحلية ولم تكن سوى آلية شكلية صورية لإضفاء الشرعية على نظام فاقد للشرعية وهو الواقع المتجذر للفساد السياسي في تونس. (رمضان أحمد رشيد ، 2013 ، ص ص 97 - 96).

في السابق كان الرئيس السابق زين العابدين بن علي يحتكر هو وأركان حكمه عملية الفساد.

ومع اندلاع ثورة يناير زادت الامال والتطلعات في القدرة على محاربة الفساد وارساء دولة قائمة على الشفافية والديموقراطية. لذلك كانت قضية الفساد على رأس القضايا التي تناولتها في مرحلة ما بعد الثورة . ففي 15 جانفي 2011 ، وبعد يوم واحد فقط من رحيل النظام السابق شكلت الحكومة المؤقتة لجنة تقصي الحقائق عن الفساد والرشوة برئاسة عبد الفتاح عمر ، ومنه تم استحداث العديد من الاليات القضائية والرسمية (رمضان أحمد رشيد ، 2013 ، ص ص 97 - 96)

وحدد تقرير للبنك الدولي حول الدولة في تونس أنه يوجد 662 مؤسسة كان تملكها عائلة بن علي تمت مصادرتها في بداية الجهود لمكافحة الفساد بعد الثورة. كما اكتشفت اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد . انه تم استعادة الاموال والاصول المسروقة ووجود مليارات الدولارات المتخفية في شركات وهمية ومصارف اجنبية تعود الى افراد عائلة زوجة بن علي - الطرابلسي - والمقربين منه. (مروان المعشر ، سارة يركيس كير ، نوفمبر 2017)

ووفق مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية على وضع تونس عام 2010 في المرتبة 59

من بين 178 بلدا ، وفي عام 2016 انخفضت تونس الى المرتبة 75 من أصل 176 بلدا وفي عام 2020 حصلت تونس على 44 نقطة من بين 100 مقارنة ب 45 نقطة عام 2019 وهي أعلى درجة تتحصل عليها منذ 10 سنوات. (مروان المعشر ، سارة يركيس كير ، نوفمبر 2017)

كذلك ووفق دراسة لمؤسسة كارنجي للسلام الدولي أجريت مع 391 تونسيا في أوت 2017 أن 76 بالمائة أكدوا على أن فساد تونس اليوم أكثر من عهد بن علي . خاصة وان تصريح أحد ناشطي المجتمع المدني على أن الفساد أضحى جزءا من الثقافة وهو ما يؤكد على غرق تونس في وحل الفساد. (مروان المعشر ، سارة يركيس كير ، نوفمبر 2017)

حيث وضع هنتغنتون أربع شروط حتى يكتسب التنظيم طابعا مؤسسيا وهي التكييف مع المتغيرات الداخلية والخارجية وتستمر في عملها بكفاءة والتعقيد أي التخصص بما يضمن لها الاستقرار، الاستقلالية في الميزانية وفصل وتعيين الأفراد ، والتماسك التي تقاس بالرضا والتماسك بين الموظفين .

(International crisis groups , 2017,p44)

وكانت الثورة في تونس تطالب بمحاسبة بعض أصحاب رأس المال وطرق اكتسابه ويجد نفسه في موقف الاتهام وعلى الجميع اثبات أحقية ما يملك ، وهو وضع يدفع أصحابه للالتفاف على مطالب الثورة وسيتطلب تفكيك منظومة الفساد السياسي و الاقتصادي جهدا طويلا ، اذ احتكر المشهد السياسي وأصبحوا جزءا من الدولة العميقة وهم جزء من الثورة المضادة. 18* كما ان الانفلات المني في ليبيا وغياب الدولة أطلق أيادي شبكات التهريب لكي تسيطر على المناطق الحدودية ، في ظل ارتفاع حجم * التجارة الموازية * الى خمسين بالمائة من الحجم الاجمالي للمبادلات التجارية ، ومع ذلك شكلت مكافحة الفساد وتحقيق العدل الاجتماعي شعارا المركزي لسبع حكومات تعاقبت بعد الثورة ، أخفقت جميع الحكومات وليس فقط في مكافحة الفساد ، بل حتى في احتوائه والحد من انتشاره (مروان المعشر ، سارة يركيس كير ، نوفمبر 2017).

وصل حجم الفساد الناتج من الرشوة 450 مليون دينار سنويا ، كذئج المسح الذي قام به المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية ومفاده أن ثلث المؤسسات التونسية اضطرت لدفع رشوة من أجل تسيير معاملاتها مع الدوائر العمومية ، أما الجمعية التونسية للمراقبين العموميين أكددت أن 27 في المائة استدرج ولعمليات فساد ، وان الموظف العمومي ه والمتسبب في تفشي الرشوة في الدوائر العمومية بنسبة 56 في المائة . (أيمن البوغانبي ، ط 1 ، 2011 ص ص 216 ، 217).

لقد زاد الفساد وانتشرت المحسوبية بعد 2014 في عهد الرئيس الباجي قايد السبسي فقد أصدر مجموعة - الأزمات الدولية - تقريرا تحت عنوان - الانتقال المعطل : الفساد والجهوية في تونس ، هذا

التقرير الذي اعطى صورة قاتمة لما بعد المرحلة الانتقالية .

جاء التقرير ليوضح سطوة المال والاعمال على القرار السياسي ودور شبكات رجال الاعمال المنتقدة في البرلمان حيث يمولون الاحزاب وسط غياب الشفافية في تمويل الاحزاب وهو ما دل على استغلال النفوذ وتضارب المصالح . (أيمن البوغانمي ، ط 1 ، 2011 ص ص 216 ، 217).

كما ان هذه الشبكات تسيطر على التعيينات داخل الدولة وفق مصالحها بتعطيل أو تسريع المشاريع ، كما تستعمل الابتزاز بنشر القضايا الاخلاقية والمالية وفضائح الفساد لمن يمتنع ، وتكون هذه النخب من قديمة تمنع صعود رجال الاعمال جدد ، وتخنق مناخ الأعمال . (رشيد خشانة 2016 ، 2022)

كما يؤدي الفساد السياسي الى تقليص نوعية مؤسسات الحكومة ، خاصة منها البيروقراطية . فحين يعتاد البيروقراطيون على ممارسات الفساد يصبح من الصعب تنفيذ السياسات العامة الافضل لمصلحة الدولة والمواطنين كما تتدهور ايضا نوعية الخدمات الادارية . وهذا ما يجعل من الصعوبة بمكان تنفيذ جهود مكافحة الفساد على المستوى الاداري ، وتوظيف مرشحين أقوياء للمناصب الحكومية . (أيمن البوغانمي ، ط 1 ، 2011 ص ص 216 ، 217).

ولطالما كان الصراع على النفوذ بين الرئاسة والحكومة والبرلمان مطروحا ، لذلك شكلت مكافحة الفساد احدى الاولويات التشريعية لجميع الحكومات المتعاقبة بعد الثورة حيث وقع سن قانون 2011 يتعلق باحداث لجنة وطنية لتقصي الحقائق حول الرشوة والفساد السياسي ، ثم سن قانون يتعلق بمصادرة الاموال المنهوبة ، كما تم في نفس الاطار نفسه وبهدف تعزيز الشفافية سن قانون يتعلق بالنفوذ الى الوثائق الادارية للهيكل العمومية . (أيمن البوغانمي ، ط 1 ، 2011 ص ص 216 ، 217).

وفي دراسة حديثة تتعلق بمفهوم الفساد في تونس لسنة 2020 سية لمكافحة الفساد - دستورية مستقلة - فان أكثر من 80 في المائة من المستطلعين يرون أن التأثير الفساد سلبي ، فيما اعتبر 2.87 في المئة منهم أنه ارتفع خلال عام 2019. وهذا يمثل تحديا كبيرا في طريق تجديد المؤسسات العامة خلال عملية التحول الديمقراطي في تونس .

وصادقت تونس على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد في نوفمبر 2016 ، كما صادقت في 2019 على الاتفاقية الافريقية لمكافحة الفساد. (International crisis groups , 2017,p44)

4. الإصلاح السياسي آلية للقضاء على الفساد السياسي :

إن مرحلة التحول الديمقراطي من أخطر وأدق المراحل التي تعيشها الدول ، بسبب حذر النظام التسلطي في أغلب الأحيان من هياكل وأجهزة الدولة ، ور النظام التسلطي سيكون أول من يضعون العراقيل مستهدفين هذا التحول للحفاظ على مكتسباتهم ووضعهم القديم ، إضافة الى امكانية تطلع النخب العسكرية للعب دور سياسي مستغلة القدرة وعدم استقرار الوضع الداخلي لفرض الوصاية كبديل للاستقرار ولو في ظل غياب الحرية والديموقراطية ، كما أن العامل الخارجي يمكن أن يكون من أبرز العوائق خاصة إذا كان هذا التغيير يستهدف المصالح الحيوية. (, International crisis grous , 2017,p44)

وتعتبر الوسائل السياسية والقانونية من أكثر الاساليب استخداما في الحد من الفساد السياسي . كما أن ترسيخ النظام الديمقراطي ، والوصول الى حكومة يقبل بها المواطن ، هو شرط أساسي وأولي للوصول الى الحكم الرشيد أو الرشادة في ادارة الحكم . يرى أصحاب الاستراتيجية السياسية لمكافحة الفساد السياسي أن العلاج الحقيقي لممارسات الفساد تكمن في إقامة نظام ديموقراطي ، بمواصفاته العصرية القائمة على التداول والانتخابات الحرة والنزاهة والتعددية السياسية والحزبية والاعلام المستقل في اطار إصلاحى والاتجاه الى الرشادة لكون هذا يمنع الاستبداد والتفرد في القرار. (مصطفى خواص ، 2015 ، ص 243-244).

باءت الاليات الحكومية الرامية للتصدي الى الفساد بالفشل لسببين أساسيين هما : أولا ، تولى الحكومة اهتماما كبيرا بسن تشريعات ترمي الى تحييد الاطراف السيئة المستفيدة من بيئة ما بعد الثورة ، وردع الافراد من ارتكاب ممارسات فاسدة ، في حين أن العديد من قوى المجتمع المدني تركز على مسار العدالة الانتقالية ومسألة انتهاكات الماضي .

ثانيا أدى نهج من أعلى الى أسفل الذي اتبعته الحكومة للتصدي الى الفساد الى تآكل الثقة بينها وبين المواطنين وازعاج عملية التشاور مع الرأي العام

وتعتبر مساعي الحكومة التونسية في تجسيد ضرورة القضاء على الفساد السياسي من خلال الاتي:

- 1- الزام المسؤولين التونسيين بالتصريح علنا عن ممتلكاتهم .
- 2- إشراك منظمات المجتمع المدني في عملية صياغة وتطبيق إجراءات مكافحة الفساد لضمان أن تحظى الإصلاحات بالمقبولية الشعبية .
- 3 - أولوية انشاء محكمة دستورية ، وضمان استقلال القطب القضائي الاقتصادي والمالي المكلف

بالبحث والتتبع والتحقيق والحكم في قضايا الفساد.

4 - رقمنة العمليات الحكومية من خلال اعادة تنشيط مبادرة تونس الرقمية 2020 .

5.الخاتمة:

رغم العراقيل التي واجهت تونس أثناء المرحلة الانتقالية بعد الثورة ألا انها تمكنت من أن تتخطى العراقيل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال الوصول الى توافق سياسي داخلي ورضا شعبي على مسار الانتقال الديمقراطي ومع ذلك بقيت قضية الفساد السياسي حاضرة على طاولة الحكومة التونسية التي اثقلها تفثي الظاهرة ومسعاها في اطار قانوني وتشريعي ومؤسساتي في القضاء أ وحتى الحد من هذه الظاهرة بتفعيل كل الاليات التي تنجح ميكانيزمات الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وترسيخه في أطار اعادة بناء دولة مستقرة وفق مؤسسات تعتمد على العدالة والمساواة والحكم الراشد في تونس

6.قائمة المراجع:

- 1 - محمد صالح جسام وعمار عبد الهادي شلال ، - الفساد : المعطيات ، الاثار واستراتيجيات المواجهة -، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، ع 31 السنة التاسعة ، 2011، ص ص 139 - 165 .
- 2 - برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، الفساد والتنمية ومكافحة الفساد من أجل الحد من الفقر ، تحقيق الاهداف الانمائية للألفية وتعزيز التنمية المستدامة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، ديسمبر 2008) ، ص 6.
- 3- فرنك بيلي ، - معجم بلاكويل للعلوم السياسية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، الفساد السياسي ، مركز الخليج للأبحاث ، 2004 ، ص 500
- 4 - ميخائيل جونستون ، - البحث عن التعريفات : حيوية السياسة وقضية الفساد - ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية ، العدد 149 سبتمبر 1996 ، ص ص 52 - 27
- 5 - صلاح الدين فهمي محمود ، الفساد الاداري كمعوق لعمليات التنمية الاجتماعية الاقتصادية (الرياض : المركز العربي للدراسات الامنية والتدريب ، 1994) ، ص 25
- 6- سمير التنير، الفقر والفساد في العالم العربي - ، بيروت ، دار الساقى ، 2009 ، ص ص 26 - 25
- 7 - مصطفى كامل السيد ، - الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية - ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط 2 ، 2006 ، ص ص 26- 25
- 8- هلا رشيد أمون ، متاهات العنف السياسي والديني - ، (بيروت : دار النهضة العربية ، 2014) ص ص 94 - 95
- 9- كمبرلي اليوت ، - الفساد والاقتصاد العالمي - ، ترجمة محمد جمال امام ، القاهرة : مركز الاهرام ، 2000 ، ص 133
- 10- محمود عبد الفضيل ، - الفساد تداعياته في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، ع 243 (مارس 1999)، ص 6
- Mahmoud ben romdan , - Developpement et Democratie : L exception Tunisienn (L Annee du 11 Magreb , N3 k 2007)p 427.
- 12- لطفي طرنوشة ، منظومة التسلط في النظام الرئاسي التونسي قبل ثورة 14 يناير ، في أمحمد المالكي وآخرون ، ثورة تونس الاسباب والسياقات والتحديات ، (الدوحة : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، ط 1 ، 2011) ص 35

- 13 - رمضان أحمد رشيد ، - إشكاليات التحول الديمقراطي بعد الثورة . دراسة تحليلية مقارنة بين حالي مصر وتونس ،- رسالة ماجستير في العلوم السياسية (جامعة الدول العربية : المنظمة العربية للثقافة والعلوم ، معهد البحوث والدراسات العربية ، 2013) ، ص ص 96 - 97
- 14- مروان المعشر ، سارة يركيس ، - عدوى الفساد في تونس : المرحلة الانتقالية في خطر -، مركز مالكوم كير - كارنيغي للشرق الأوسط ، نوفمبر 2017
- نفس المرجع 15-
- نفس المرجع 16-
- نفس المرجع 17-
- أيمن البوغانمي ، دولة ما بعد الثورة (تونس : منشورات كارم الشريف ، ط 1 ، 2011) ص ص 216 ، 217 -18
- 19- رشيد خشانة ، - الفساد ما بعد الثورة أكبر مما كان قبلها -، جريدة الحياة ، 23 مارس 2016 ، تاريخ الاطلاع ، 19 جانفي 2022.
- نفس المرجع 20-
- 21- International crisis group , La transition bloquee: corruption et regionalisme en Tunisie./ Tunis/ bruxelles , 10 mai 2017 .
- 22- OPCIT
- 23 - خالد هدوي ، -الفساد في قلب الصراع السياسي في تونس -،العرب ، العدد 20 20 1، السنة 43، 04/04/2021 .
- 24- Michel Dunne ،- Egypt s Democratic Transation : Five Important Myths about the economy and international assistance, (London : Legatum Institute, 2015, p 3
- 25 - مصطفى خواص ، - الفساد السياسي في بلدان افريقيا جنوب الصحراء : انعكاساته واليات مكافحته -، أطروحة الدكتوراة في العلوم السياسية ، علاقات دولية ، جامعة الجزائر 3 ، ص ص 243-244.